



منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

الأردن على مؤشر التنافسية العالمي ٢٠١٨ الفرص والتحديات

تشرين الثاني ٢٠١٨



منتدى الاستراتيجيات الأردني JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمُعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنمية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعية غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن

ت: +962 6 566 6476

ف: +962 6 566 6376



جدول المحتويات

4	مقدمة
7	الأردن على مؤشر التنافسية العالمي 2018
9	الأردن والدول العربية على مؤشر التنافسية العالمي
10	أين يقف الأردن: نقاط القوة والضعف
12	الملخص والتوصيات



1. مقدمة

يصدر مؤشر التنافسية العالمي بشكل سنوي عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ويقيس هذا المؤشر تنافسية نحو 140 اقتصاداً حول العالم. في التحديث الأخير للمؤشر الذي صدر في أواخر شهر تشرين أول 2018، قام المنتدى الاقتصادي العالمي بتوسيع قاعدة المؤشرات الفرعية المشمولة فيه وقد تم ادخال مفاهيم جديدة للمؤشر وذلك لمواكبة التطور العالمي المتسارع فيما يعرف بالثورة الصناعية الرابعة. حيث تم الأخذ بعين الاعتبار تلك العوامل التي بدأت تحتل أهمية كبرى في تحديد تنافسية الاقتصادات المختلفة حول العالم، وهي: الابتكار، ورأس المال البشري، والمرونة وسرعة الاستجابة. وقد تم قياس هذه العوامل من خلال مفاهيم محورية، مثل: الثقافة الريادية، ثقافة التفكير النقدي، الشركات التي تتبنى تكنولوجيا متقدمة "قابلة للموازن" أو "ثورية"، تعاون ذوي الشأن والعلاقة من القطاعات المختلفة، اعتماد أسس الكفاءة والجدارة، الثقة الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، استمر المؤشر بالأخذ بعين الاعتبار العوامل التقليدية، مثل: البنية التحتية، استقرار الاقتصاد الكلي، حقوق الملكية، وجودة التعليم.

بالإضافة إلى التغيرات المذكورة أعلاه، فقد قام المنتدى الاقتصادي العالمي بتغيير منهجية احتساب درجات الدول المشمولة في مؤشر التنافسية العالمي، لذلك من الصعب مقارنة أداء الدول على المؤشر الصادر مؤخراً بأدائها في تقرير الصادر في العام 2017.

يتكون مؤشر التنافسية العالمي من 98 مؤشراً فرعياً تم اشتقاقها من بيانات مجموعة من المؤسسات الدولية، وكذلك من استطلاع المنتدى الاقتصادي العالمي لأراء المسؤولين التنفيذيين حول العالم. وتندرج هذه المؤشرات الفرعية ضمن 12 "محور" رئيسي يرتكز عليها المؤشر؛ لتعكس مدى الإنتاجية ومحركاتها في الاقتصادات المختلفة ومدى تنافسية هذه الاقتصادات. وتمثل هذه المحاور ما يأتي:

1. المؤسسات
2. البنية التحتية
3. بيئة الاقتصاد الكلي
4. الصحة والتعليم الأساسي
5. التعليم العالي والتدريب
6. كفاءة أسواق السلع
7. كفاءة سوق العمل
8. درجة تطور الأسواق المالية
9. الجاهزية التكنولوجية
10. حجم السوق
11. درجة تطور الأعمال التجارية
12. الابتكار



الاعتبار، مثل: عدد سنوات التعلم، مدى توفر برامج التدريب للموظفين في الشركات، جودة التعليم المهني، مجموعة القدرات والمهارات والمعارف التي يتمتع بها خريجي الجامعات، وغيرها.

المحور السابع: كفاءة أسواق السلع

ان وجود تنافس صحي وعادل في السوق، على المستويين المحلي والخارجي هو أمر مهم في قيادة وتوجيه كفاءة السوق، وبالتالي إنتاجية قطاعات الأعمال المختلفة في الاقتصاد، ومعنى وجود تنافسية في السوق هو ضمان أن الشركات الأكثر كفاءة والتي تقدم البضائع التي تلبى حاجة السوق هي التي تنمو وتزدهر.

المحور الثامن: كفاءة سوق العمل

ان أسواق العمل يجب أن تتمتع بالمرونة الكافية التي تسمح بانتقال العمالة من نشاط اقتصادي إلى نشاط آخر بتكلفة منخفضة أولاً، كما تسمح بتقلب الأجور وفقاً لميكانيكيات السوق الحر وبدون أحداث اضطرابات أو إحداث اختلالات اجتماعية ثانياً.

المحور التاسع: النظام المالي

ان الاستثمارات التجارية أمر محوري ورئيسي لإنتاجية الدول، ولذلك فإنه من الضروري لأي اقتصاد وجود أسواق مالية متقدمة ومتطورة قادرة على تقديم وإتاحة التسهيلات المالية المطلوبة لاستثمارات القطاع الخاص من خلال عمليات إقراض البنوك، وأسواق الأوراق المالية التي تتمتع بشريعة قوي ومحكم، وأيضاً من خلال وجود صناديق استثمارية بمختلف أنواعها وغيرها من المنتجات المالية الأخرى.

المحور العاشر: حجم السوق

إن حجم السوق من أهم العوامل التي تؤثر على الإنتاجية، حيث أن الأسواق الكبيرة تساهم في إتاحة الفرصة للشركات ضمن السوق للاستفادة من اقتصاديات الحجم. وتاريخياً فقد كانت الأسواق المتاحة للشركات مقيدة بنطاق السوق المحلي الذي تنتهي له هذه الشركات في الدول التي تعمل بها، إلا أنه وبوجود العولمة فإن الأسواق العالمية أصبحت بديلاً مجدياً لهذه الشركات عن الأسواق المحلية، خصوصاً في الدول صغيرة الحجم.

المحور الأول: المؤسسات

وهو معني بدراسة البيئة المؤسسية في دولة معينة من خلال تقييم الإطار التشريعي والإداري والقضائي الذي يتعامل من خلاله الأفراد والمؤسسات والشركات والحكومات مع الثروة.

المحور الثاني: البنية التحتية

ان وجود بنية تحتية ذات كفاءة وكفاية هو أمر محوري لضمان الأداء الفعال للاقتصاد، كما أنه عامل مهم لتقييم وتحديد أنواع الأنشطة الاقتصادية التي يتمكن الاقتصاد من تطويرها في الدولة. ويتكون هذا المحور من عدة مؤشرات فرعية تعمل على تقييم مدى جاهزية البنية التحتية في الدول المختلفة.

المحور الثالث: الجاهزية التكنولوجية

يقوم هذا المحور باستقصاء مدى توفر البنية التحتية في مجال الاتصالات، حيث يتضمن عدة مؤشرات فرعية مثل: عدد اشتراكات الهواتف الخلوية لكل 100 مواطن، اشتراكات الانترنت الثابت، واشتراكات الانترنت فايبر، ونسبة مستخدمي شبكة الانترنت ضمن الدولة.

المحور الرابع: استقرار بيئة الاقتصاد الكلي

ان استمرار العجز المالي يقيد قدرة الحكومات في التفاعل والتعاطي مع الدورة الاقتصادية في الدولة ودورة الأعمال فيها، كذلك فإن الشركات العاملة في القطاع الخاص لن تتمكن من تسيير أعمالها بكفاءة في ظل وجود التضخم في الاقتصاد. بالمحصلة، لا يمكن للاقتصاد أن ينمو بشكل مستدام إلا إذا كانت بيئة الاقتصاد الكلي مستقرة.

المحور الخامس: الصحة

ان وجود قوة عاملة مؤهلة صحياً وقادرة على أداء عملها بإنتاجية مرتفعة يعتبر من الركائز الهامة التي تؤخذ بعين الاعتبار لدراسة تنافسية اقتصادية مختلفة، ويقاس مؤشر التنافسية العالمي هذا المؤشر من خلال العمر المتوقع عند الولادة لسكان الدول المختلفة.

المحور السادس: المهارات

تعتبر المهارات والقدرات المختلفة للموارد البشرية في أي اقتصاد من الأمور الهامة لتنافسيته، ولقياس هذه المهارات والقدرات يأخذ مؤشر التنافسية العالمي عدة مؤشرات فرعية بعين



المحور الثاني عشر: القدرات الابتكارية

يقوم هذا المحور بقياس محفزات الابتكار والاساسيات التي يجب أن تكون متواجدة في الاقتصاد لمنحه القدرة على الابتكار، وللقيام بذلك يرتكز هذا المحور على عدة مؤشرات فرعية مثل: التنوع الثقافي في بيئة العمل، الإنفاق على البحث العلمي، جودة المؤسسات البحثية، عدد طلبات الحصول على براءات اختراع، عدد طلبات الحصول على علامات تجارية، الأبحاث العلمية المنشورة، وغيرها.

المحور الحادي عشر: ديناميكية الأعمال

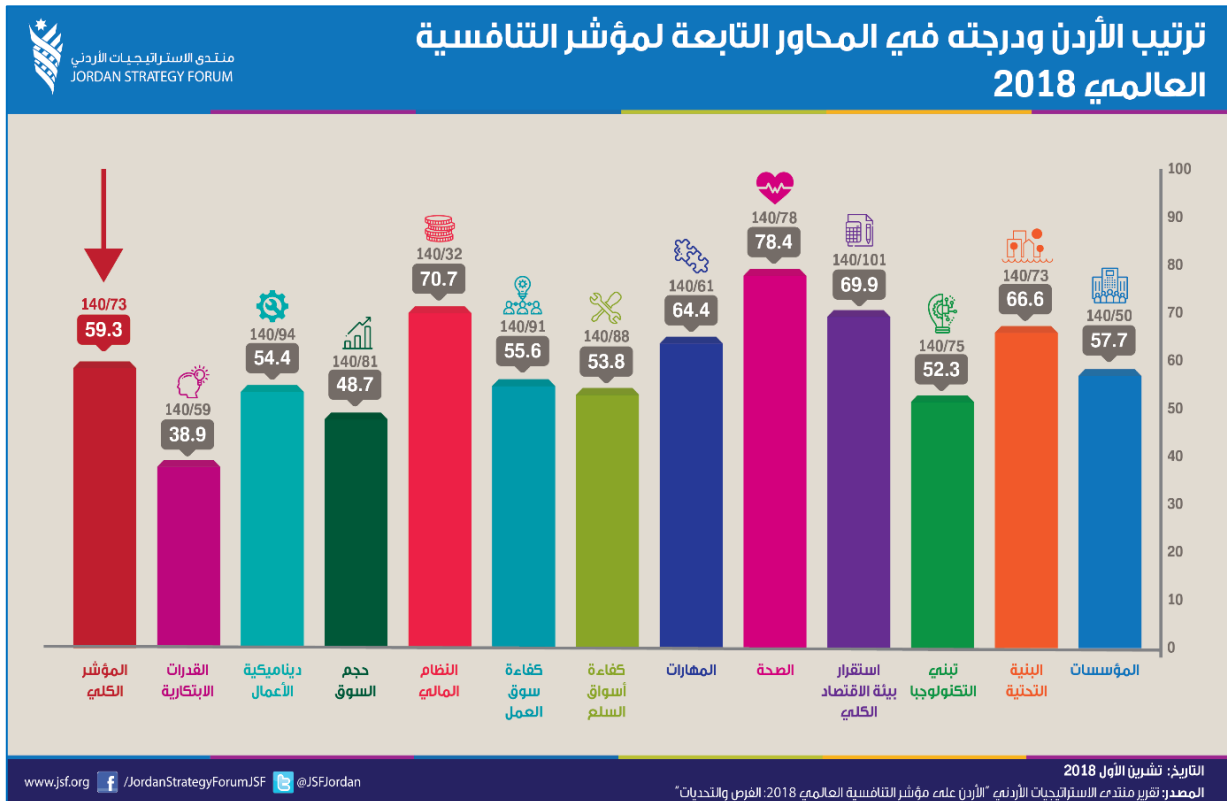
يقيس هذا المحور مدى سهولة سير الأعمال في الاقتصادات المختلفة ومدى توفر الثقافة الريادية والقدرة على الابتكار في الشركات العاملة ضمن هذا الاقتصاد، ولقياس ذلك يرتكز المؤشر على عدة مؤشرات فرعية، مثل: تكلفة تأسيس عمل تجاري، الوقت المطلوب لتأسيس عمل تجاري، التوجه السلوكي نحو المخاطرة الريادية، النمو في الشركات الريادية، ومدى تبني تكنولوجيا عصرية ومتطورة في الشركات العاملة ضمن الاقتصاد.

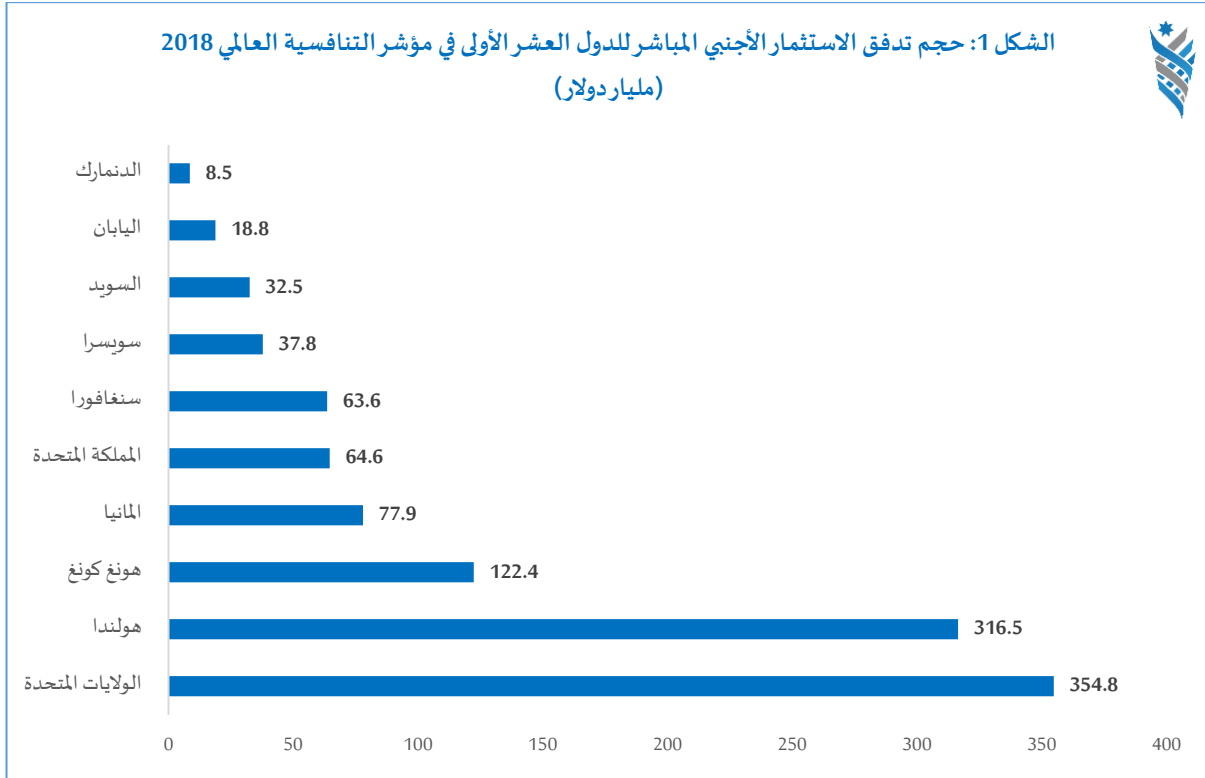
2. الأردن على مؤشر التنافسية العالمي 2018

حل الأردن بالمرتبة 73 عالمياً من بين 140 دولة مشمولة في المؤشر، وقد حقق الأردن مراتب جيدة في محاور المؤسسات، والنظام المالي، فيما كانت الترتيب الذي حصل عليه الأردن في المؤشرات الأخرى متوسطاً، وذلك في محاور مثل؛ البنية التحتية، الجاهزية التكنولوجية، الصحة، مهارات الموارد البشرية. بالمقابل، كان أهم المحاور التي أظهر الأردن فيها ضعفاً واضحاً محور استقرار بيئة الاقتصاد الكلي. (الجدول 1)

الجدول 1: درجات الأردن وترتيبه في محاور مؤشر التنافسية العالمي

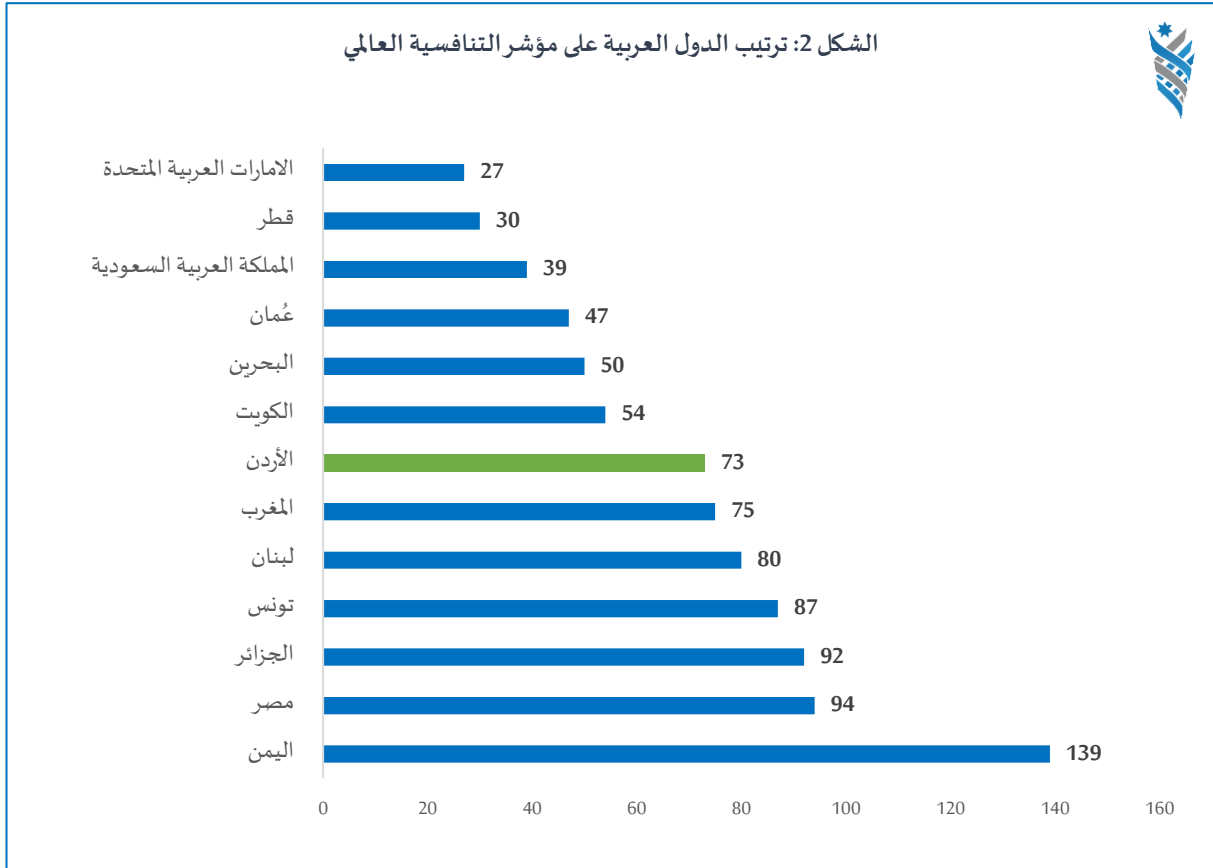
المحور	الدرجة من 100	الترتيب على مستوى العالم من أصل 140 دولة (حسب تقرير 2018)
المؤسسات	57.7	50
البنية التحتية	66.6	73
الجاهزية التكنولوجية	52.3	75
استقرار بيئة الاقتصاد الكلي	69.9	101
الصحة	78.4	78
المهارات	64.4	61
كفاءة أسواق السلع	53.8	88
كفاءة سوق العمل	55.6	91
النظام المالي	70.7	32
حجم السوق	48.7	81
ديناميكية الأعمال	54.4	94
القدرات الابتكارية	38.9	59
المؤشر الكلي	59.3	73





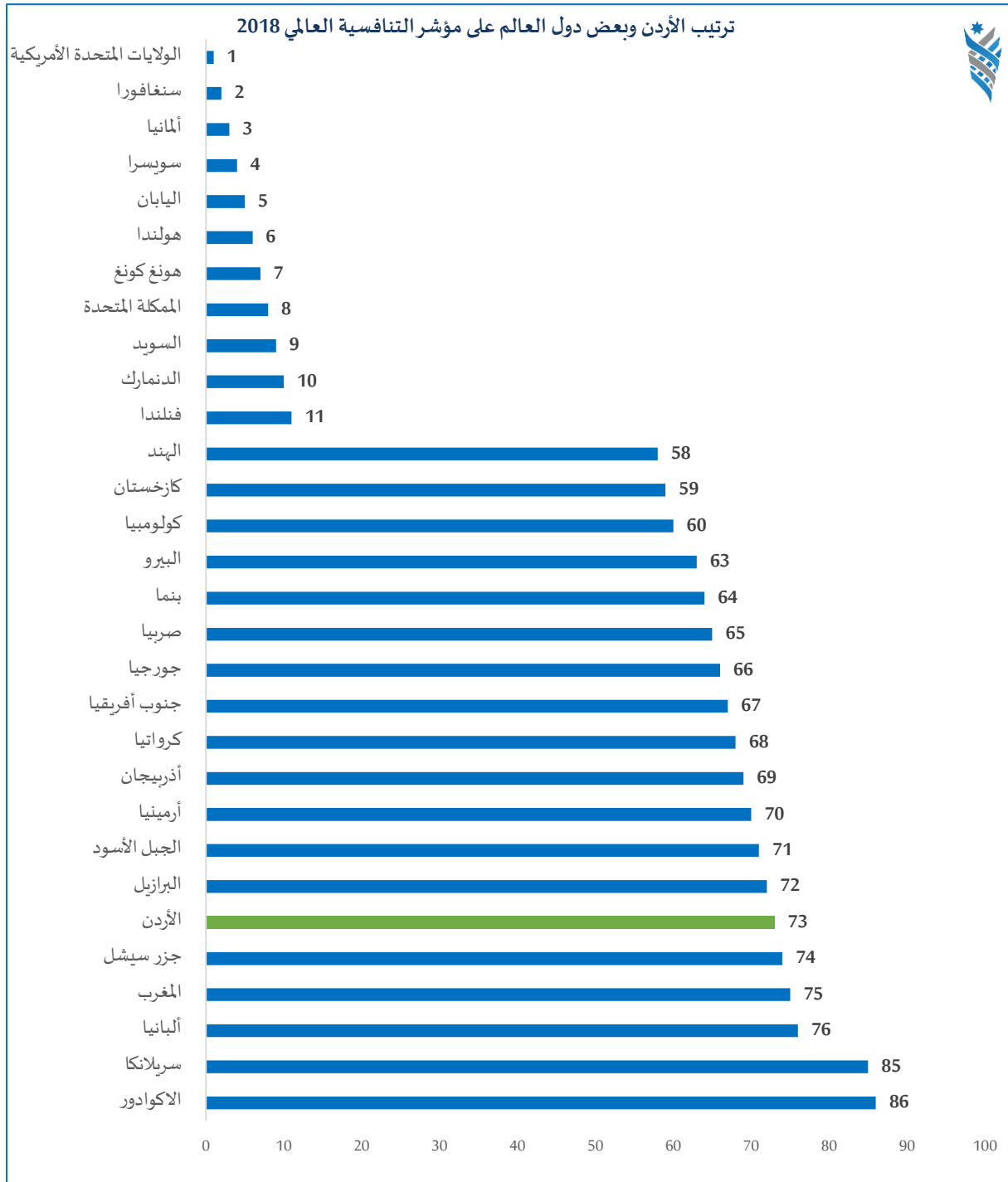
3. الأردن والدول العربية على مؤشر التنافسية العالمي

عربياً، قام المنتدى الاقتصادي العالمي بدراسة 13 دولة عربية في مؤشر التنافسية العالمي 2018، وكانت هذه الدول هي كل من: الأردن، والامارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والبحرين، والكويت، وقطر، وعمان، واليمن، والمغرب، والجزائر، ومصر، ولبنان، وتونس. وكانت أكثر الدول العربية تقدماً على المؤشر هي دولة الامارات العربية المتحدة، حيث حلت بالمرتبة 27 عالمياً والمرتبة الأولى عربياً، وكانت أكثر الدول العربية تراجعاً هي اليمن، حيث حلت بالمرتبة 139 عالمياً والأخيرة عربياً، فيما حل الأردن بالمرتبة السابعة عربياً (الشكل 2).



4. أين يقف الأردن: نقاط القوة والضعف

كانت درجة الأردن في مؤشر التنافسية العالمي 2018 (100/59.3)، كما حل بالمرتبة 73 عالمياً، حيث كانت الدول القريبة من الأردن هي: البرازيل بالمرتبة 72، والجبل الأسود (مونتينيغرو) بالمرتبة 71، وأرمينيا بالمرتبة 70، وأذربيجان 69، وكرواتيا بالمرتبة 68. فيما كانت الدول التي تقف خلف الأردن مباشرة على المؤشر هي: جزر سيشل بالمرتبة 74، والمغرب 75، وألبانيا بالمرتبة 76. وبالنظر إلى سرعة وسياق تقدم الدول في مؤشر التنافسية العالمي؛ يمكننا ملاحظة سرعة تقدم الدول "النامية" واليا فعة على مؤشر التنافسية العالمي، ونظراً لقرب الأردن من هذه الدول على المؤشر يمكن لنا الاستفادة من تجارب هذه الدول لتحقيق تقدم أسرع.





حيث أن الأردن حل بالمرتبة 77 عالمياً من حيث السرعة في تأسيس الأعمال التجارية. ثالثاً، صعوبة تعافي الأعمال من الاعسار المالي حيث حل الأردن بالمرتبة 100 عالمياً في قدرة تعافي القطاعات الاقتصادية المختلفة من الاعسار المالي، وفي هذا السياق حل الأردن بالمرتبة 121 عالمياً من حيث قوة النظام التشريعي في التعامل مع الإعسار ومعالجته. كما حل الأردن في مرتبة ضعيفة بالنسبة لـ "التوجهات نحو المخاطرة الريادية" إذ حل بالمرتبة 89 عالمياً. أما بالنسبة لاستعداد وقابلية أصحاب الأعمال والمدراء لتفويض صلاحياتهم فقد حل الأردن بالمرتبة 78 عالمياً في هذا المؤشر.

بالمقابل، فقد حل الأردن بمراتب جيدة عالمياً في بعض المؤشرات الفرعية التي تتبع هذا المؤشر؛ حيث حل الأردن بالمرتبة 43 عالمياً من حيث حجم النمو في الشركات الريادية والابتكارية. كما حل في المرتبة 51 عالمياً من حيث حجم الشركات التي تتبنى تكنولوجيا "متقدمة" و "ثورية".

نقاط تمثل فرص يجب تحسيها للاستفادة منها

1. **البنية التحتية:** حل الأردن بالمرتبة 73 عالمياً في محور البنية التحتية، فيما حل بالمرتبة التاسعة عربياً. أما بالنسبة للمؤشرات الفرعية التي تنطوي تحت هذا المحور فقد حل الأردن بالمرتبة الأولى عالمياً في إيصال الكهرباء للسكان، كما حل بالمرتبة 53 عالمياً في مؤشر شبكات الطرق، والمرتبة 70 عالمياً في مؤشر جودة الطرق.

2. **مهارات وقدرات الموارد البشرية:** حل الأردن بالمرتبة 61 عالمياً، والمرتبة السادسة عربياً في مهارات وقدرات الموارد البشرية. أما بالنسبة للمؤشرات الفرعية التي يركز عليها هذا المحور، فقد حل الأردن بالمرتبة 47 عالمياً في سهولة إيجاد وتوظيف ايدي عاملة ماهرة وموظفين مؤهلين في الاقتصاد الأردني، كما حل بالمرتبة 49 عالمياً من حيث تحفيز التفكير النقدي في التعليم. بالمقابل، فقد حل الأردن بالمرتبة 76 عالمياً من حيث حزمة المعارف والمهارات التي يحصل عليها الطلاب بمجرد تخرجهم من الجامعة، وبالمرتبة 69 عالمياً من حيث جودة التعليم المهني.

3. **كفاءة سوق العمل:** حل الأردن في هذا المحور بالمرتبة 91 عالمياً، وبالمرتبة الرابعة عربياً. وفيما يتعلق بالمؤشرات الفرعية التي تتبع هذا المؤشر، فقد حل الأردن بالمرتبة 133 عالمياً من حيث مشاركة المرأة في سوق العمل، وبالمرتبة 51 عالمياً من حيث أجور العمال وانتاجيتهم، وبالمرتبة 52 عالمياً من حيث الحقوق العمالية.

نقاط قوة الأردن في مؤشر التنافسية العالمي 2018

1. **المؤسسات:** حل الأردن بالمرتبة 50 عالمياً، وبالمرتبة السادسة عربياً في قوة المؤسسات، ويعزى هذا التقدم إلى حصول الأردن على المرتبة 20 عالمياً في المؤشر الفرعي لموثوقية الأجهزة الأمنية، بالإضافة لحصول الأردن على المرتبة 35 في استقلالية النظام القضائي، كما حصل الأردن على المرتبة 31 عالمياً في المؤشر الفرعي لجودة إدارة الأراضي.

2. **النظام المالي:** حل الأردن بالمرتبة 32 عالمياً، وبالمرتبة الثانية عربياً في قوة النظام المالي، حيث أظهرت المؤشرات الفرعية أن الأردن حل بالمرتبة 28 عالمياً في معدل اجمالي القيمة السوقية للأسهم المكتتب بها إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبالمرتبة 29 عالمياً في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالمرتبة 32 عالمياً في توفر رأس المال المغامر.

3. **القدرة على الابتكار:** حل الأردن بالمرتبة 59 عالمياً، وبالمرتبة الرابعة عربياً في القدرة على الابتكار، حيث حصل الأردن على المرتبة 32 عالمياً في المؤشر الفرعي لتطوير التجمعات التنموية، وبالمرتبة 49 عالمياً في المؤشر الفرعي للتنوع الثقافي لقوة العمل، وبالمرتبة 57 عالمياً في حجم طلبات الحصول على علامة تجارية، والمرتبة 65 عالمياً في براءات الاختراع.

نقاط ضعف الأردن في مؤشر التنافسية العالمي 2018

1. **استقرار الاقتصاد الأردني:** حصل الأردن في هذا المحور على المرتبة 101 عالمياً، ويعزى هذا الضعف لحصول الأردن على المرتبة 122 عالمياً في المؤشر الفرعي لديناميكية الدين العام، وذلك نظراً لارتفاع حجم الدين العام نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتواضع تصنيف الأردن الائتماني، وارتفاع خدمة الدين.

2. **ديناميكية بيئة الأعمال:** يعبر محور ديناميكية الأعمال عن عمليات تأسيس وانطلاق الشركات أو توسعها أو اغلاقها وكذلك خلق الوظائف أو تقليصها ضمن هذه الشركات. وتقاس هذه العمليات من خلال عدة مؤشرات فرعية ضمن هذا المحور تتعلق بالتشريعات في الدولة وتوجهات القطاع الخاص.

حل الأردن بالمرتبة 94 عالمياً من حيث ديناميكية بيئة الأعمال، ويرجع ضعف مرتبة الأردن عالمياً في هذا المحور لعدة عوامل، مثل: أولاً، ارتفاع كلفة تأسيس الأعمال التجارية حيث حصل الأردن على المرتبة 110 عالمياً في المؤشر الفرعي لكلفة تأسيس الأعمال التجارية. ثانياً، بطؤ سرعة عملية تأسيس عمل تجاري،

الأردن على مؤشر التنافسية العالمي 2018

ترتيب الأردن عالمياً



ترتيب الأردن عالمياً



مؤشرات تمثل فرص يجب تحسينها للاستفادة منها:



5. أداء الأردن على تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2019

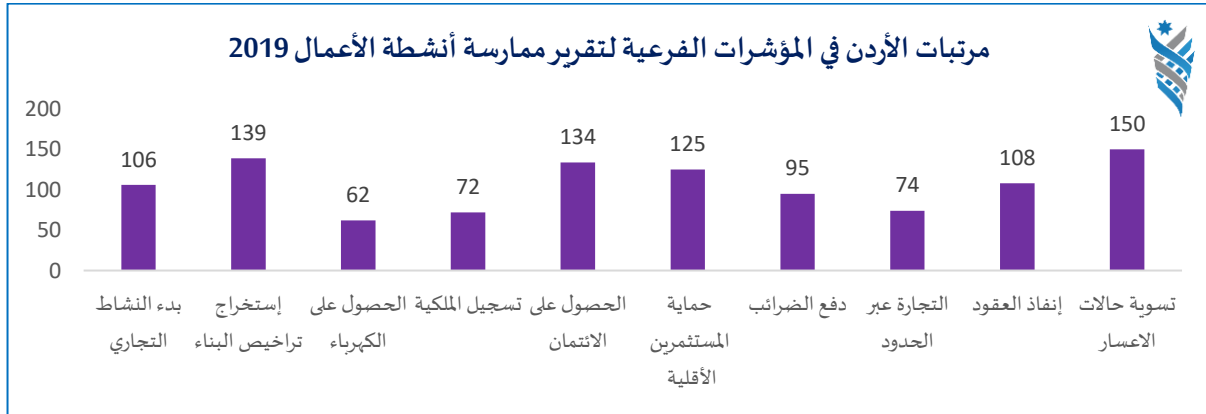
نظراً لأهمية تقرير ممارسة أنشطة الأعمال وتقرير التنافسية العالمي وارتباطهما الوثيق في قدرة الاقتصادات المختلفة على جذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز الاستثمارات القائمة على التوسع، يقوم منتدى الاستراتيجيات الأردني في هذا الجزء من الدراسة بعرض أهم ما ورد في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2019 حول الاقتصاد الأردني.

يقدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال والذي أطلقه البنك الدولي عام 2003، مقاييس موضوعية لأنظمة وتشريعات الأعمال واندازها في 190 اقتصاد حول العالم. "ومن خلال تجميع البيانات الكمية يُشجّع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الاقتصادات على التنافس من أجل زيادة كفاءة التشريعات والإجراءات، بحيث يُقدّم معايير قابلة للقياس والإصلاح، ويُعدّ مصدراً يستقي منه واضعو السياسات والأكاديميون والصحفيون والباحثون من القطاع الخاص وغيرهم من الجهات المهتمة بمناخ الأعمال في كل اقتصاد" (البنك الدولي).

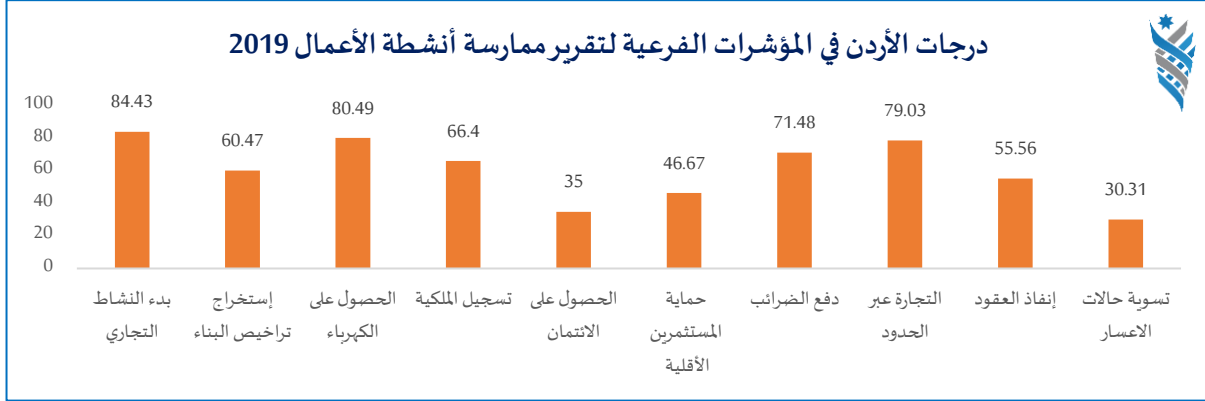
ويقوم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2019 بقياس مدى سهولة تأسيس أنشطة أعمال جديدة، وذلك من حيث سهولة البدء بنشاط تجاري، واستخراج تراخيص البناء والحصول على الكهرباء وتسجيل الملكية والحصول على الائتمان وحماية المستثمرين الأقلية، بالإضافة إلى دفع الضرائب والتجارة عبر الحدود وانداز العقود وتسوية حالات الاعسار.

بالنسبة للأردن، فعلى الرغم من تحسن درجة الأردن في التقرير إلا أنه تراجع مرتبةً واحدة عن تلك التي حققها في التقرير السابق، حيث حل الأردن بالمرتبة 104 في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2019 وبدرجة 60.98، فيما كان قد حل بالمرتبة 103 وبدرجة 59.56 في تقرير 2018.

أما بالنسبة لدرجات ومرتبة الأردن في المؤشرات الفرعية فقط كانت متفاوتة، حيث كان الحصول على خدمات الكهرباء وتسجيل الملكية من أسرع الخدمات التي من الممكن أن يحصل عليها المستثمرين في الأردن.



أما بالنسبة لجودة الإجراءات والخدمات التي تقدم للمستثمرين، فعلى الرغم من حصول الأردن على درجات جيدة إلى حدٍ ما في المؤشرات الفرعية لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال إلا أن ترتيب الأردن عالمياً فيها كان متراجعاً. فعلى سبيل المثال؛ حصل الأردن على درجة 84.43 في مؤشر "بدء النشاط التجاري" إلا أنه حل في المرتبة 106 عالمياً في هذا المؤشر، وكذلك الأمر بالنسبة لمؤشرات دفع الضرائب واستخراج تراخيص البناء.

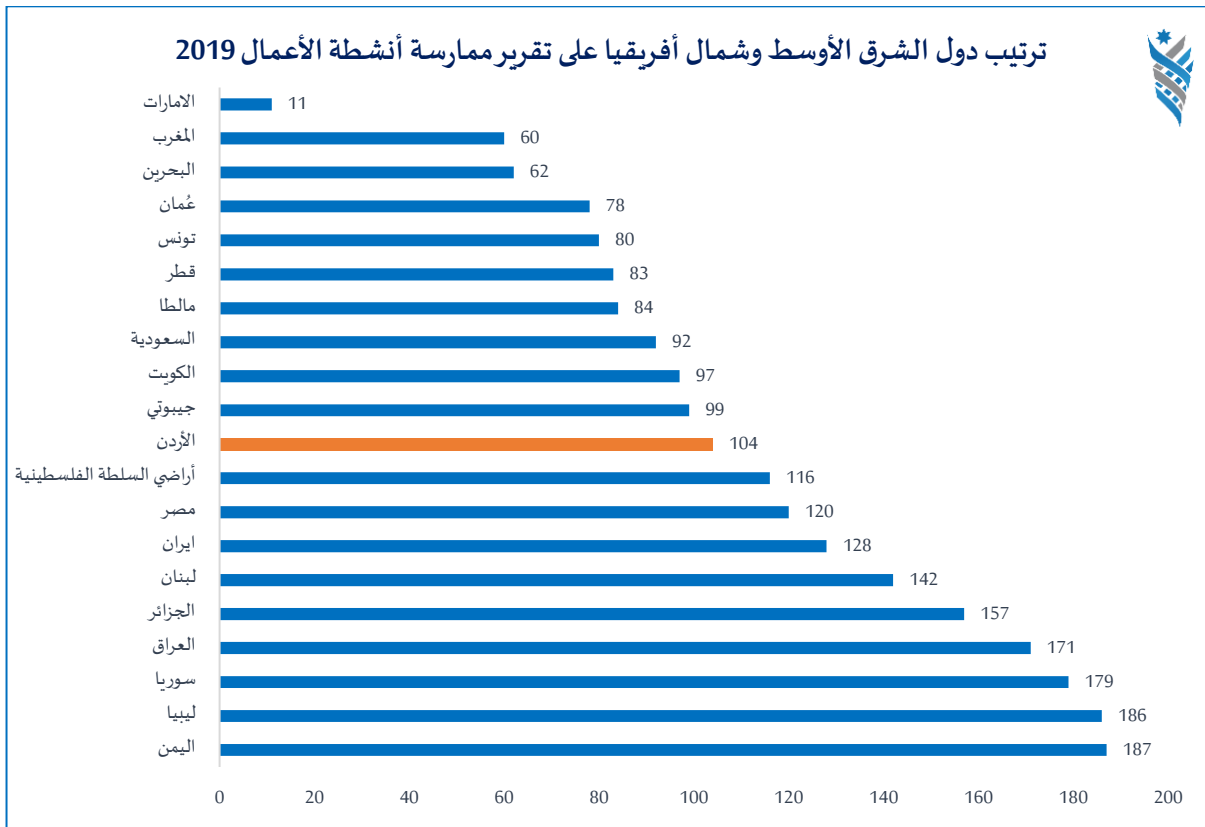


ويرجع تراجع مرتبة الأردن في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال إلى عدة أمور، أبرزها؛ سرعة تقدم الدول الأخرى في تسهيل الإجراءات للمستثمرين والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة لهم مقارنةً بالأردن. حيث يمكن ملاحظة أن الدول الأسرع تقدماً على المؤشر هي من الدول النامية والاقتصادات الناشئة، مثل؛ ساحل العاج وكينيا وتوغو وأذربيجان وجيبوتي وأفغانستان!

وتركزت نقاط ضعف الأردن في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2019 بعدة أمور، أبرزها "تسوية حالات الاعسار" إذ حل الأردن بالمرتبة 150 عالمياً وحصل على درجة 30.31؛ ويعزى ذلك إلى ضعف الإطار الناظم لتسوية الاعسار، وطول المدة التي المستغرقة لتسوية الاعسار.

كما شكل "الحصول على الائتمان" نقطة ضعف في أداء الأردن في التقرير، حيث حل الأردن بالمرتبة 134 عالمياً وبدرجة 35؛ ويرجع ذلك إلى ضعف التشريعات المتعلقة بحفظ حقوق المقرضين والمقرضين وتشريعات الإفلاس.

أما بالنسبة لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقد حل الأردن بالمرتبة 11، فيما كانت الأولى في المنطقة هي دولة الامارات العربية المتحدة بفارق كبير عن بقية دول المنطقة، حيث حلت الامارات بالمرتبة 11 عالمياً وتلتها المغرب بالمرتبة 60 عالمياً.



6. الملخص والتوصيات

3. من المهم العمل على معالجة المشاكل المتعلقة بالبنية التحتية الأساسية في الأردن والتي من شأنها أن تحسن ترتيب الأردن على مؤشر التنافسية العالمي. وفي هذا السياق، من الضروري أن تعمل الحكومة بالشراكة مع القطاع الخاص على الارتقاء بجودة الطرق التي تربط محافظات ومناطق المملكة المختلفة. كذلك، يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني بضرورة العمل على انشاء سكك حديدية (قطارات ركاب وقطارات شحن بضائع) تربط مناطق ومحافظات المملكة ببعضها والتي ستعمل أيضاً على ربط المملكة بمشاريع السكك الحديدية في الدول المجاورة؛ ويساعد ذلك على زيادة جذب السياح للأردن وزيادة الصادرات الأردنية إلى الخارج، كما يساعد على جعل الأردن منطقة عبور رئيسية وهامة للبضائع العالمية.
4. من الأمور الإيجابية التي يظهرها مؤشر التنافسية العالمي حصول الأردن على مرتبة جيدة عالمياً في النمو في الشركات الريادية والابتكارية (43 عالمياً). وفي هذا السياق من المهم الالتفات إلى بيئة الريادة والابتكار في الأردن، ودعم هذه الشركات الناشئة من خلال عدة إجراءات مثل: حماية مشاريعهم وأفكارهم قانونياً والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية لهم، بالإضافة إلى تيسير ضمان حصولهم على تسهيلات مالية بشروط ميسرة تساعدهم في توسيع أعمالهم والنهوض بها، علاوة على رفع كفاءة سرعات الأعمال الموجودة في الأردن، وتخفيض الكلف التأسيسية والتشغيلية على الرياديين.
5. يظهر تقرير مؤشر التنافسية العالمي 2018 ارتفاع المنافسة في قطاع الخدمات في الأردن، حيث حل الأردن بالمرتبة 36 عالمياً، وتعتبر هذه المرتبة فرصة إيجابية للعمل على دعم قطاع الخدمات وإزالة العوائق المختلفة أمامه لتوسيعه ورفع كفاءته. ويمكن تعزيز هذه المرتبة من خلال محورين رئيسيين، أولاً، مراجعة السياسات الناظمة للقطاعات الخدمية المختلفة وتعديلها بطريقة تسهل عمل قطاع الخدمات. ثانياً، العمل على ترويج الأردن سياحياً (السياحة الدينية، السياحة التاريخية والأثرية، السياحة العلاجية
- من الواضح أن أداء الأردن كان متفاوتاً في مختلف محاور مؤشر التنافسية العالمي 2018، ولم يقتصر هذا التفاوت على المحاور وحدها بل لوحظ أيضاً في المؤشرات الفرعية التي تنطوي تحت هذه المحاور، ولذلك فإن هنالك إمكانية لتحسين تنافسية الاقتصاد الأردني عالمياً بعد تحديد ومعرفة مواطن القوة والضعف، حيث تساعد بيانات مؤشر التنافسية العالمي الباحثين وصانعي السياسات على إيجاد السياسات الملائمة للارتقاء بتنافسية الاقتصاد الأردني وبما ينعكس على الرفاه الاجتماعي في الأردن، ولذلك؛ يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني بما يأتي:
1. يعتبر أداء الأردن بالنسبة للعالم من حيث استقرار بيئة الاقتصاد الكلي متواضعاً حيث حل الأردن بمرتبة متأخرة عالمياً في هذا المجال، ومن أهم الأسباب التي أدت لهذا الأداء الضعيف مسألة الدين العام وإدارته. ولذلك؛ يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني بضرورة العمل على تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والمالية العامة للأردن من خلال العمل على تعزيز الإيرادات الحكومية وتنوع مصادرها. كذلك، من المهم العمل على ضبط الإنفاق العام الجاري ورفع كفاءة الإنفاق العام الرأسمالي. وبالتوازي يجب العمل على رفع كفاءة إدارة الدين العام في الأردن وضبط إجراءات اقتراض المؤسسات الحكومية والشبه حكومية المختلفة.
 2. يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني بضرورة العمل على تحسين بيئة الأعمال وتيسير سير الأعمال في الأردن، حيث يظهر تقرير التنافسية العالمي بأن الأردن من أعلى الدول عالمياً في كلفة تأسيس الأعمال. وفي هذا المجال يوصي المنتدى بمراجعة كافة رسوم تأسيس الأعمال التجارية من حيث رسوم الترخيص وتسجيل الشركات ورخص المهن وغيرها من الكلف التي تعتبر عائقاً أمام انشاء أعمال تجارية جديدة في الأردن. كذلك، يوصي المنتدى بمراجعة قوانين الإعسار المالي للشركات العاملة ضمن الاقتصاد الأردني وإيجاد صيغة لتسريع عملية المعسرين مالياً وإعادتهم للسوق وتنشيطهم اقتصادياً. وفي هذا السياق، كان المنتدى قد أشار في [تقريره](#) حول ممارسة الأعمال في الأردن إلى العديد من التوصيات التي من شأنها أن تحسن ديناميكية بيئة الأعمال في الأردن وتسهل سير الأعمال.

من المهم النظر في أسباب تدني المشاركة الاقتصادية للمرأة في الأردن، حيث حل الأردن على المؤشر الفرعي لمشاركة المرأة الاقتصادية بالمرتبة 133 عالمياً. ولذلك؛ يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني بضرورة تقصي العقبات التي تقف أمام مشاركة المرأة الأردنية في سوق العمل من خلال اجراء استبيانات تمكن من فهم هذه العقبات. كما يوجد العديد من العقبات المعروفة والتي تحد من قدرة مشاركة الاناث في سوق العمل، مثل: عدم كفاءة خدمات النقل العام، عدم وجود حضانات للأطفال في مكان العمل، والفجوة الجندرية في الأجور، وغيرها.

على الرغم من ارتفاع مستوى أداء القطاع المالي في الأردن إلا أنه يجب على صانعي السياسات في الأردن أن يعملوا بجهد على دعم القطاع المالي في الأردن وتحديداً السوق المالي، حيث أن السوق المالي ومنذ منتصف العام 2007 يعاني من تراجع عام في العديد من المؤشرات الرئيسية وأهمها حجم التداول والقيمة السوقية للأسهم المكتتب بها.

8. والترفيهية) لتعزيز موارد القطاعات الخدمية المختلفة وزيادة فعاليتها في الاقتصاد الوطني.

6. على رغم من تحقيق الأردن ترتيب جيد نسبياً في جودة المؤسسات العامة (50 عالمياً)، إلا أن هنالك العديد من المؤشرات الفرعية التي أظهر الأردن فيها ضعفاً، ومن الممكن العمل عليها لتحسينها. على سبيل المثال: حصل الأردن على المرتبة 131 عالمياً في التشريعات التي تضبط تضارب المصالح (Conflict of Interest Regulation)، ومن هذا المنطلق من الممكن أن تعمل الحكومة بالشراكة مع مجلس الأمة على تطوير التشريعات التي تعالج هذا الخلل وتضبط تضارب المصالح، وهذا لن ينعكس فقط على ترتيب الأردن على هذا المؤشر فحسب بل وسيؤثر إيجاباً على تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

7. فيما يتعلق بمهارات وقدرات الموارد البشرية في الأردن، فيجب الالتفات لمؤشرات فرعية هامة مثل المؤشر الفرعي لمجموعة المهارات والقدرات التي يتمتع بها الطالب الأردني عند تخرجه من الجامعة (مرحلة البكالوريوس)، حيث حل الأردن على هذا المؤشر بالمرتبة 76 عالمياً، ولهذا؛ يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني برفع كفاءة التعليم العالي ومراجعة الخطط الدراسية للتخصصات المختلفة ومدى مواكبة هذه الخطط والبرامج التعليمية للممارسات العالمية المتبعة ومدى قدرتها على منح الطالب الأردني ميزة تنافسية عالمياً.

كيف نستغل الفرص ونتجاوز التحديات لتحسين تنافسية الأردن؟
توصيات منتدى الاستراتيجيات الأردني

دعم الشركات الريادية والناشئة

- ضمان حصولها على تسهيلات مالية
- بشروط ميسرة
- تخفيض الكلف التشغيلية والتشغيلية
- علم الرياديين

الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي

- تنويع الإيرادات العامة وتعزيزها
- ضبط الإنفاق العام
- رفع كفاءة إدارة الدين العام

تقوية مؤسسات الدولة الأردنية

- تعزيز نظام "الضوابط والتوازنات"
- تعزيز منظومة الشفافية والمساءلة
- العمل على تشريعات تضبط تضارب المصالح

تسهيل سير الأعمال

- العمل على تخفيض كلفة تأسيس الأعمال التجارية
- مراجعة قوانين الإعسار المالي

إزالة العقبات التي تحد من المشاركة الاقتصادية للمرأة

- تقليل الفجوة الجندرية في الأجور
- توفير حضانات أطفال في مكان العمل
- الارتقاء بكفاءة وكفاية خدمات النقل العام

تعزيز البنية التحتية

- تحسين جودة الطرق
- العمل على تأسيس شبكة سكك الحديدية تربط المحافظات ببعضها وتربط الأردن بدول الجوار

www.jsf.org / JordanStrategyForumJSF @JSFJordan

التاريخ: تشرين الأول 2018
المصدر: تقرير منتدى الاستراتيجيات الأردني "الأردن على مؤشر التنافسية العالمي 2018: الفرص والتحديات"




منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

فاكس: +٩٦٢ ٦٥١١ ٦٣٧٦

info@jsf.org

هاتف: +٩٦٢ ٦٥١١ ٦٤٧٦

www.jsf.org

 /JordanStrategyForumJSF  @JSFJordan